

مرسوم عدد 106 لسنة 2011 بتاريخ 22 أكتوبر 2011
يتعلق بتنقيح وإتمام المجلة الجزائرية ومجلة الإجراءات
الجزائية.

إن رئيس الجمهورية المؤقت،

باقتراح من وزير العدل،

بعد الإطلاع على المجلة الجزائرية الصادرة بموجب الأمر
المؤرخ في 9 جويلية 1913 كيفما وقع تنقيحها وإتمامها
بالنصوص اللاحقة،

وعلى مجلة الإجراءات الجزائرية الصادرة بالقانون عدد 23
لسنة 1968 المؤرخ في 24 جويلية 1968 كيفما وقع تنقيحها
وإتمامها بالنصوص اللاحقة،

وعلى المرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس
2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية،

وعلى مداولة مجلس الوزراء.

يصدر المرسوم الآتي نصه :

الفصل الأول - تلغى أحكام الفصلين 101 مكرر و103 من
المجلة الجزائرية وتعوض بما يلي :
الفصل 101 مكرر (جديد) :

يقصد بالتعذيب كل فعل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسديا
كان أو معنويا يلحق عمدا بشخص ما بقصد التحصيل منه أو من
غيره على معلومات أو اعتراف بفعل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه
هو أو غيره.

ويعد تعذيباً تخويفاً أو إزعاجاً شخصاً أو غيره للحصول على ما ذكر.

ويدخل في نطاق التعذيب الألم أو العذاب أو التخويف أو الإرغام الحاصل لأي سبب من الأسباب بدافع التمييز العنصري. ويعتبر معذباً الموظف العمومي أو شبهه الذي يأمر أو يحرض أو يوافق أو يسكت عن التعذيب أثناء مباشرته لوظيفته أو بمناسبة مباشرته له.

ولا يعتبر تعذيباً الألم الناتج عن عقوبات قانونية أو المترتب عنها أو الملازم لها.

الفصل 103 (جديد) :

يعاقب بالسجن مدة خمسة أعوام وبخطية قدرها خمسة آلاف دينار الموظف العمومي أو شبهه الذي يعتدي على حرية غيره الذاتية دون موجب قانوني أو يباشر بنفسه أو بواسطة غيره سوء معاملة ضد متهم أو شاهد أو خبير بسبب إدلائه بتصريح أو للحصول منه على إقرار أو تصريح.

أما إذا لم يقع إلا التهديد بسوء المعاملة فيحط العقاب إلى ستة أشهر.

الفصل 2 - يضاف إلى المجلة الجزائية فصلان 101 ثانياً و101 ثالثاً هذا نصهما :

الفصل 101 ثانياً :

يعاقب بالسجن مدة ثمانية أعوام وبخطية قدرها عشرة آلاف دينار الموظف العمومي أو شبهه الذي يرتكب الأفعال المنصوص عليها بالفصل 101 مكرر من هذه المجلة وذلك حال مباشرته لوظيفته أو بمناسبة مباشرته له.

ويرفع العقاب بالسجن إلى اثني عشر عاماً وبخطية قدرها عشرون ألف دينار إذا نتج عن التعذيب بتر عضو أو كسر أو تولدت عنه إعاقة دائمة.

ويكون العقاب بالسجن مدة عشرة أعوام وبخطية قدرها عشرون ألف دينار إذا سلب التعذيب على طفل.

ويرفع العقاب إلى ستة عشر عاماً والخطية إلى خمسة وعشرين ألف دينار إذا تولد عن تعذيب طفل بتر عضو أو كسر أو إعاقة دائمة.

وكل تعذيب نتج عنه موت يستوجب عقاباً بالسجن بقية العمر دون أن يمنع ذلك من تطبيق العقوبات الأكثر شدة المقررة للاعتداءات على الأشخاص إن اقتضى الحال ذلك.

الفصل 101 ثالثاً :

يعفى من العقوبات المستوجبة من أجل الأفعال المنصوص عليها بالفصل 101 مكرر من هذه المجلة الموظف العمومي أو شبهه الذي بادر قبل علم السلط المختصة بالموضوع وبعد تلقيه الأمر بالتعذيب أو تحريضه على ارتكابه أو بلغه العلم بحصوله بإبلاغ السلطة الإدارية أو القضائية بالإرشادات أو المعلومات إذا مكنت من اكتشاف الجريمة أو تفادي تنفيذها.

ويحط العقاب المقرر أصالة للجريمة إلى النصف إذا أدى إبلاغ المعلومات والإرشادات إلى تفادي استمرار التعذيب أو الكشف عن مرتكبيه أو بعضهم ومن إلقاء القبض عليهم أو تفادي حصول ضرر أو قتل شخص.

وتعوض عقوبة السجن بقية العمر المقررة لجريمة التعذيب الناتج عنه موت المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من الفصل 101 ثانياً من هذه المجلة بالسجن مدة عشرين عاماً.

ولا عبءة بالإبلاغ الحاصل بعد انكشاف التعذيب أو انطلاق الأبحاث.

لا يمكن القيام بدعوى الغرم أو المؤاخدة الجزائية ضد من قام عن حسن نية بالإبلاغ.

الفصل 3 - تضاف فقرة رابعة للفصل 5 وفقرة ثانية إلى الفصل 155 وفقرة ثالثة إلى الفصل 313 من مجلة الإجراءات الجزائية كما يلي :

الفصل 5 (فقرة رابعة) :

تسقط الدعوى العمومية الناتجة عن جنائية التعذيب بمرور خمسة عشر عاماً.

وتجري آجال سقوط الدعوى العمومية بالنسبة لجرائم التعذيب التي ترتكب على طفل بداية من بلوغه سن الرشد.

الفصل 155 (فقرة ثانية) :

وتعد أقوال المتهم أو اعترافاته أو تصريحات الشهود باطلة إذا ثبت أنها صدرت نتيجة للتعذيب أو الإكراه.

الفصل 313 (فقرة ثالثة) :

إذا يخشى من التسليم تعرض الشخص للتعذيب.

الفصل 4 - تلغى أحكام الفقرة الثانية من الفصل 61 مكرر من المجلة الجزائية.

الفصل 5 - ينشر هذا المرسوم بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويدخل حيز التنفيذ بداية من تاريخ نشره.

تونس في 22 أكتوبر 2011.

رئيس الجمهورية المؤقت

فؤاد المبرع